

هيومن رايتس ووتش: حكومة مصر تسلب حقوق المواطنين عبر قطع الكهرباء



الأربعاء 9 أغسطس 2023 11:03 م

أوضحت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي في مصر يهدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين

وقالت المنظمة إن الحكومة المصرية "طالما طالبت ضمينا المصريين بالتضحية بحقوقهم المدنية والسياسية مقابل الازدهار الاقتصادي، لكن انقطاع الكهرباء يقلص بشدة قدرة الناس على الحصول على حقوقهم، بما فيها الحق في الغذاء، والماء، والرعاية الصحية".

ونوهت إلى أن تخفيض التزويد بالكهرباء يستمر لفترات أطول في المناطق الريفية، التي فيها معدلات أعلى للفقر، مما يحرم كثيرين من التيار الكهربائي، وسط ارتفاع درجات الحرارة، ومما يعوق قدرتهم على أداء وظائفهم، كحال بعض الكوادر الطبية، ويحرمهم من المياه

ودعت المنظمة الحقوقية الحكومة المصرية إلى أن تعترف "بحق كل فرد في كهرباء نظيفة، ومتاحة، وميسورة التكلفة".

كذلك لفتت هيومن رايتس إلى أن الحكومة المصرية تعلم منذ فترة طويلة أن صادرات الغاز الطبيعي المخطط لها تتعارض مع احتياجات المصريين من الكهرباء، ومع ذلك تفضل اللجوء إلى تقنين الكهرباء، بدل الاستثمار في الطاقة المتجددة لتعويض الفارق

وأضافت أنه إذا اضطرت الحكومة إلى قطع الكهرباء، "ينبغي لها -على الأقل- توزيع التقنين بالتساوي ومن دون تمييز".

وشددت المنظمة على أن الحصول على الكهرباء حق أساسي لضمان الحقوق الأخرى، على سبيل المثال وليس الحصر، الحق في الصحة، والسكن، والمياه، والتعليم، ويجب الاعتراف به على أنه حق من حقوق الإنسان قائم بحد ذاته

ونشر ناشطون فيديوهات على منصات التواصل الاجتماعي يشككون فيها من أن التقنين يعوق أداء وظائفهم، مما يهدد حقهم في العمل وصرّح عضو في البرلمان -خلال استجواب برلماني لوزير الكهرباء والطاقة المتجددة- بأن انقطاع التيار الكهربائي حال أحيانا دون وصول المياه إلى الطوابق العليا في المباني السكنية في 6 مناطق بمدينة القاهرة

يبد أن مسؤولين حكوميين، وفق المنظمة، قالوا أيضا إن أزمة الكهرباء نتجت عن عدم كفاية إمدادات الغاز لتشغيل محطات الطاقة، في حين تخطط الحكومة منذ أغسطس 2022 على الأقل لتقنين الكهرباء حتى تتمكن من تصدير الغاز الطبيعي في مسعى منها لدعم احتياطاتها من العملات الأجنبية